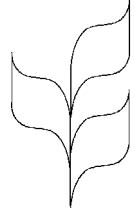


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-ABS/4/6
6 December 2005

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



فريق العمل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع
الاجتماع الرابع
غرناطة، اسبانيا، 30 كانون الثاني/يناير – 3 شباط/فبراير 2006
البند العاشر من جدول الأعمال المؤقت*

الخطة الاستراتيجية: تقييم التقدم في المستقبل – الحاجة والخيارات الممكنة لمؤشرات الحصول على الموارد الجينية وبخاصة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها: تجميع الآراء والمعلومات التي وفرتها الأطراف، والحكومات، والمنظمات الدولية المعنية، ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين، وكل أصحاب المصلحة المعنيين

مذكرة من الأمين التنفيذي

I – مقدمة

- 1- سلم فريق العمل خلال اجتماعه الثالث في التوصية 5/3 الى الحاجة لمؤشرات الحصول على الموارد الجينية وبخاصة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية، وما يتصل بها من ابتكارات ومعارف وممارسات لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.
- 2- ونوه فريق العمل بأن كل من المؤشرات الموجهة نحو تنفيذ العملية والمؤشرات الموجهة نحو تحقيق النتائج لازمتان لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية ونحو تحقيق هدف 2010 المتعلق بالتنوع البيولوجي، واعترف الفريق أيضا بالحاجة الى مواصلة تطوير الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية ولا سيما في سبيل التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية.
- 3- واحاط فريق العمل علما ايضا بالعدد المحدود من الآراء التي قدمت الى الأمين التنفيذي عن الحاجة وعن الخيارات الممكنة لمؤشرات الحصول على الموارد الجينية، ولا سيما على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية، وما يتصل بها من معارف وابتكارات وممارسات لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين التي تجسد نظم العيش التقليدية، كما يرد ذلك في المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي عن هذا الموضوع للاجتماع الثالث لفريق العمل (UNEP/CBD/WG-ABS/3/6).
- 4- ودعا فريق العمل، في الفقرتين الأولى والثانية من التوصية، الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية المعنية ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة الى:
 - أ- عرض آرائهم وتقديم المعلومات عن الحاجة وعن الخيارات الممكنة لمؤشرات الحصول على الموارد الجينية، ولا سيما على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية، وما يتصل بها من معارف وابتكارات وممارسات لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين التي تجسد نظم العيش التقليدية.

* UNEP/CBD/WG-8J/4/1

ب- عرض آرائهم وتقديم المعلومات عن مواصلة النظر واستعراض الأهداف ضمن الغاية 10 من الإطار المؤقت للغايات والأهداف المرفقة بالمقرر 30/7.

- 5- وطلب فريق العمل من الأمين التنفيذي في الفقرة 3 إعداد تجميعاً للبيانات الواردة.
- 6- وأرسلت المذكرة 044-2005 بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2005 إلى الأطراف والحكومات ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل دعوتهم لتقديم آرائهم ومعلوماتهم عن القضايا المذكورة أعلاه.
- 7- وردت بيانات من كندا وتم وضعها في الجزء II.

II- تجميع الآراء المقدمة من الأطراف، والحكومات، ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة المعنيين عن الحاجة وعن الخيارات الممكنة لمؤشرات الحصول على الموارد الجينية ولا سيما على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال تلك الموارد

كندا

"قبل إنشاء فريق العمل المعني بالحصول وتقاسم المنافع-3 (ABSWG-3)، جمعت الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي المؤشرات المقترحة في مجموعتين رئيسيتين: مؤشرات موجهة نحو تنفيذ العملية ومؤشرات موجهة نحو تحقيق النتائج. وحيث أن بعض الدول قامت بالفعل بوضع تدابير وطنية لتنفيذ الحصول وتقاسم المنافع (ABS)، والبعض الآخر (بما في ذلك كندا) لا يزال يعمل من أجل تحديد التدابير الوطنية التي قد يحتاج إليها، فإنه ينبغي تحديد كل من المؤشرات الموجهة نحو تنفيذ العملية والمؤشرات الموجهة نحو تحقيق النتائج. وتتفق كندا مع هذه القسمة ولكنها ترى إنه يمكن تحديد عدد المؤشرات التي يتم إعدادها في كل حالة من أجل تخفيض تكاليف تجميع البيانات المطلوبة على الأطراف.

وتدرك كندا أهمية الهدف 2010. وبقدر ما أن التدابير الوطنية من أجل الحصول وتقاسم المنافع (ABS) ستساعد على تحقيق هدف 2010، فإن إعداد المؤشرات من أجل إبراز التقدم نحو تلك التدابير الوطنية يعتبر خطوة إيجابية. ومن الهام أيضاً إعداد مؤشرات تسمح بقياس ما إذا كانت النتائج المتوقعة من وضع تلك التدابير الوطنية أو من تنفيذ اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع (ABS) التعاقدية الأخرى قد تحققت.

ويمكن للمؤشرات الموجهة نحو تنفيذ العملية قياس التقدم نحو وضع تدابير الحصول الميسرة على المستوى الوطني ونحو وضع آليات من أجل التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها في نطاق النظم التي تتمتع بالسلطة على الموارد الجينية المشار إليها. ويمكن اعتبار المؤشرات التالية طرق تسمح بقياس كل من الحصول وتقاسم المنافع:

- عدد الولايات الوطنية التي لديها نقاط اتصال وطنية.
 - عدد الولايات التي أنشأت سلطة وطنية مؤهلة لمنح الحصول.
 - النسبة المئوية من إجمالي الأراضي داخل الدولة التي توجد بها تدابير لمن لهم الولاية أو السلطة لمنح الموافقة المدروسة المسبقة.
 - عدد الولايات التي لديها في سياستها المحلية شروط متفق عليها تبادلياً تتماشى مع خطوط بون الارشادية وذلك لاستخدامها كأساس للمفاوضات بين مستخدمي ومقدمي الخدمات.
 - ويمكن للمؤشرات الموجهة نحو تحقيق النتائج قياس ما إذا كانت التدابير التي تم انشاؤها تؤدي إلى حالات موثقة من الحصول من ناحية ويمكنها من ناحية أخرى توليد منافع نقدية وغير نقدية قابلة للقياس.
 - عدد العقود بين مستخدمي ومقدمي الخدمات والتي تتضمن عناصر تقاسم المنافع بما يتماشى مع خطوط بون الارشادية.
 - عدد الآليات التي تم انشاؤها في إطار الولاية الوطنية التي توجه المنافع الناتجة عن تدابير الحصول وتقاسم المنافع (ABS) نحو المساعدة في حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.
- وبعد الاتفاق على مؤشرات مناسبة، يمكن أن يتم تجميع المعلومات التي تستخدم في عمليات الإبلاغ ورصد التقدم نحو الغاية 10 في الإطار المؤقت للغايات والأهداف من خلال إجراءات الإبلاغ الحالية بحيث تكون على نحو مجد من ناحية

التكاليف وتتسم بالكفاءة. إن آلية غرفة اتفاقية التنوع البيولوجي هي القناة المناسبة التي يمكن من خلالها تجميع وتحليل تقارير الأطراف.

وقد اجتمع الفريق المخصص التقني المكون من خبراء في المؤشرات من أجل تقييم التقدم نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي 2010 في 24 تشرين الأول/أكتوبر في مونتريال. وقد كان تحديد المؤشرات من أجل الحصول وتقاسم المنافع (ABS) إحدى القضايا التي سيتم مناقشتها في الاجتماع. ولكن للأسف لم يقم الفريق بأي عمل ملموس حيث لم يحضر الاجتماع أى "خبير" في مجال الحصول وتقاسم المنافع. وقد أحال الفريق المخصص التقني المكون من الخبراء مسألة إعداد مؤشرات الحصول وتقاسم المنافع إلى فريق عمل اتفاقية التنوع البيولوجي الخاص بالحصول وتقاسم المنافع (CBD-ABS). وتقترح كندا أن تقوم إحدى المنظمات الدولية التي لديها خبرة في هذا المجال مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، أو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)، أو معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة (UNU/IAS) بمواصلة العمل المتعلق بهذه المؤشرات.